

## حمدين صباحي في «الأخبار»

# السياسي آخر الجنرالات في السلطة!

عاد المشوار ليبدو طويلاً وشاقاً أمام حمدين صباحي. الذي استعاد أنفاسه قبل أشهر بعد مدة من الانكفاء تلت وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم. المعارض القديم، الذي يسمعه مع جهات أخرى إلى خلفه بديك سياسي منظم لكسر ثنائية «العسكر والإخوان». يؤكد أن أي تغيير لن يكون حقيقياً إلا بعد القطع مع «الجمهورية الثانية». حتى لا نطلّ نشهد تغييراً لراس السلطة مع بقاء السياسات نفسها

### جوي سليم

«ما تخليك محدّد يا ابني». اغتاز أنور السادات من إصرار الطالب، الواقف أمامه، على انتقاد سياساته في ملفي الانفتاح الاقتصادي والعلاقات مع إسرائيل، المستجدين في المداخله نفسها. كيف للشباب العشريني الذي يشارك في لقاء الرئيس مع الطلاب بعد «انتفاضة يناير» عام 1977، أن يجروا على مسأله الجانبين الاقتصادي والوطني، أي كل ما يعد به السادات المصري لإدخالهم في «العصر الجديد»؟

منذ ذلك الحين، اتخذ حمدين صباحي خطاً سياسياً يجمع بين مطالب المصريين في العدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية، كرد فعل على ذلك «العصر» الذي لا

### المطالبة اليوم بإسقاط هذا النظام أمر غير عقلاني»

تزال مصر أسيرته برغم محاولات السنوات الخمس الماضية للفاك منه. يقول صباحي، الذي حلّ ضيفاً على مكاتب «الأخبار» قبل أيام ضمن زيارته لبيروت في ذكرى «ثورة يوليو»، إن مصر لا تزال تعيش في زمن «الجمهورية الثانية» التي بدأت عملياً مع اجتماعات «الكيو 101» عام 1973، بين مصر وإسرائيل، أي بالتمهيد لتدشين «زمن الانفتاح» الذي تكلمت بمعاهدة «كامب ديفيد»، على أنقاض «دولة 23 يوليو».

يرفض الرجل الناصري ما يسميه «اختزالاً» بوصف الدولة المصرية الحالية كامتداد لـ «دولة يوليو» في حالة على «حكم العسكر»؛ مصر بالنسبة إليه، ودعت جمهورية عبد الناصر الصاعدة القائمة على ركائز التحرر الوطني مع تلك المباحثات، وهي عالقة منذ ذلك الحين في «زمن السادات» برغم تبدل رأس السلطة مرات عدة. لذا، لا تغيير حقيقياً في «أرض الكنانة» قبل الوصول إلى «الجمهورية الثالثة» والقطع مع هذا الماضي.

عرفت مسيرة صباحي الكثير من الصعود والهبوط، لكنها لم تبلغ ذروتها إلا خلال «ثورة يناير»، وفي المرحلة التي تلتها حينما صار رقماً صعباً في الحراك السياسي المصري بالتزامن مع حظوظه الجادة في الانتخابات الرئاسية عام 2012. لكن «الحلم»، الذي بدأ تحقيقه ممكناً مع صعوده والقاعدة



لم ينجح صباحي، من تهمته المشاركة في «تكريس الحكم الشمولي» (هيلم الموسوي)

الشعبية التي يمثلها في أعقاب الثورة، ما لبث أن تبدد، أو على الأقل شارف على ذلك في المرحلة التي تلت عزل الرئيس محمد مرسي. فمع إغلاق المجال العام بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، دخل صباحي، مثل الحراك السياسي برمته في مصر، مرحلة ركود مستمرة حتى اللحظة، لم تحرقها إلا عودته إلى الضوء مع جهات وتيارات مدنية وعدت بإمكانية إيجاد «بديل»، يعيد الروح إلى الحياة السياسية في زمن «الرئيس الجنرال» الذي بدأ منذ وصوله إلى السلطة كأنه «الرجل الأخير» بعد سنوات

الفوضى، و«خاتم الرؤساء» بالنسبة إلى المصريين. إنذاراً، وبعدما لاح طيف التغيير الممكن في السنوات الماضية، عاد المشوار ليبدو طويلاً من جديد. وقد يكون المسير أصعب هذه المرة، في ظل القبضة الحديدية للسيسي ومحاولته الإمساك بمفاصل الحكم كافة، لكن «الأمل» لم ينطفئ بعد؛ يؤكد صباحي أن شعبية السيسي تراجعت كثيراً، لأنه برأيه «فشل في المجالات الثلاثة التي خرج الناس إلى الميادين لأجلها: عيش، حرّية، عدالة اجتماعية». فلا هو استطاع أن يحسن في السياسات الاقتصادية، بل على العكس، تشهد

مصر اليوم تدهوراً غير مسبوق في قيمة الجنيه، في وقت لا تزال فيه الهوة الطبقية والنظام الضريبي على حالهما. أما عن الحرّيات، فيشير صباحي إلى أنه يكاد لم يبق منبر إعلامي يعارض السيسي بعد تضييقه على الإعلام والصحافة، فضلاً عن الاعتقالات ثم الاختفاء القسري الذي انتشر أخيراً. من ثم جاءت قضية جزيرتي تيران وصنافير لتمثل «سابقة» في تاريخ مصر، لأنه لم يسبق أن تنازل رئيس عن أرض مصرية. بعدها «توّج» السيسي سياساته بالتبشير بـ «السلام الدافئ» مع إسرائيل، ثم بإيفاده

### ...تهمم بـ«التخاير مع حزب الله»

تعرّض كل من مؤسس حزب «الكرامة» و«التيار الشعبي»، حمدين صباحي، ورئيس حزب «مصر القوية»، عبد المنعم أبو الفتوح، لانتقادات واسعة على خلفية مشاركتهما في مؤتمر «دعم المقاومة ورفض وصمها بالإرهاب»، قبل نحو أسبوع في بيروت.

وتقدّم سمير صبري، وهو أحد المحامين المقربين من الدولة، ببلاغ إلى نيابة أمن الدولة، ضد المرشحين الرئاسيين السابقين، طالباً إدراجهما على قوائم «ترقب الوصول» قبل عودتهما إلى القاهرة، وإحالتهما على المحاكمة العاجلة، بتهمة «التخاير مع حزب الله والحرس الثوري الإيراني».

واتهم البلاغ صباحي بـ«لقائه بمسؤول الاتصال الإيراني في الشرق الأوسط، ويدعى الحاج مهدي ولقبه أبو سجاد».

وفيما سخر صباحي من هذا الكلام، متسائلاً عن هوية المسؤول الإيراني المذكور، قلقت مصادر مصرية من جدية البلاغ، مستندة إلى هوية المحامي الذي «لا يؤخذ كثيراً على محمل الجد» لدى القضاء. (الأخبار)

وزير الخارجية إلى الأراضي المحتلة، ليتضح أن الرئيس أخفق حتى الساعة على جميع المستويات. يبدو صباحي، من جديد، واثقاً بإمكانية التغيير الحقيقي وبوعى المصريين بعد التجربة الأخيرة، فالسيسي بالنسبة إليه، «آخر الجنرالات في الحكم»، لكن المعارض القديم، لم ينجح في السنتين الأخيرتين، من تهمته المشاركة في «تكريس الحكم الشمولي». فلقد طاولته انتقادات كثيرة، مثل أنه كان «واجهة سياسية مدنية» في انتخابات الرئاسة عام 2014 عبّدت الطريق لوصول السيسي إلى الحكم، وأن ترشحه لم يكن

## الفتن الطائفية: عودة سياسة مبارك في الإلهاء

في الوطن. وهو ما عبر عنه في مقالة نشرها الأسبوع الماضي في مجلة تصدر عن الكنيسة، مطالباً بتسهيل إجراءات بناء الكنائس وممارسة المسيحيين شعائرهم الدينية دون قيود، وتنفيذ توصيات مجلس النواب عن أحداث فتنة الخانكة عام 1972، التي لا تزال حبيسة الأدرج.

حتى الآن، لا يعرف من يقف وراء الفتن رغم إلقاء وزارة الداخلية القبض على مسلمين ومسيحيين فيها. ورغم وقوع الاعتداء على المسيحيين، تسامحت الوزارة عائلاتهم على تغيير أقوالهم مقابل الإفراج عن أبنائهم، وهو الأسلوب الذي اتبعه وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي. كذلك نقلت مصادر، في حديث إلى «الأخبار»، أنباء عن أوامر رئاسية بسرعة تسوية الأزمات الطائفية بؤد وليس بالقانون، حتى لا يكون للأمر ذبول تشتغل مجدداً في حال إصدار أحكام بالحبس على المتهمين المنتمين إلى العائلات المسلمة.

«بيان 3 يوليو» لإطاحة الرئيس الإسلامي محمد مرسي، كما استقبل «الجنرال» ثلاث مرات في الكنيسة (مرتين أثناء قداس عيد الميلاد)، يرى أن الدولة لا تزال تهمش الأقباط رغم اللغة الواضحة التي تعبرهم شركاء

### الرئاسة اوصت بحلول ودية حتى لا تغضب العائلات المسلمة (أي بني أيب)



الذي يتوقع أن يخرج بصورة حكومية تضمن السيطرة على انتخاباته، على غرار ما حدث مع النيابة، في ظل الصلاحيات التي ستحصل عليها المحليات، وفقاً للدستور. الأزمة الحقيقية في الأحداث، التي شهدت محافظة المنيا نصيبها الأكبر خلال الأسبوعين الماضيين وسط أزمات أخرى تم احتواؤها سريعاً في أسوان والغردقة وبنى سويف، لا تبدو الحكومة جادة في تطبيق القانون فيها بصرامة، وهو على عكس ما تحدث عنه الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال الأسبوع الماضي، وتحديداً عن تطبيق القانون على الجميع من دون مساومة تسمح بتهرب الجاني من جريمته «حتى لو كان رئيس الجمهورية»، وهو الرد الذي جاء بعد يوم واحد فقط من قرار البابا تواضروس الثاني إلغاء عطلته احتجاجاً على أحداث المنيا. البابا غاضب من الدولة جدياً، فالرجل الذي وقف إلى جوار السيسي خلال

### القاهرة - احمد جمال الدين

تصاعد غريب لأحداث الفتن الطائفية في مصر، لا يستبعد أن يكون هدفه الخفي الإلهاء عن أزمات اقتصادية وبرلمانية تعصف بالبلاد، وخاصة أن سبعة حوادث مختلفة يجري تسويتها عرفياً وسط غضب بابوي وأوامر رئاسية بالحل الودي. الأحداث خلال الأيام الماضية شملت محافظات عدة، في تصاعد يشبه ما كان يحدث أيام الرئيس الأسبق حسني مبارك، والهدف واضح: إلهاء المواطنين والإعلام بأزمة طائفية تستغرق وقتاً طويلاً، أو أزمات متفرقة تهدف إلى تشتيت الرأي العام عن قضايا سياسية واقتصادية حساسة. لكن كل ذلك يتزامن مع رغبة حكومية في إمرار قانون بناء الكنائس بصيغة لا ترحب بها الكنائس، بالإضافة إلى إمرار قوانين مهمة عبر مجلس النواب، في مقدمها «الخدمة المدنية» الذي أقر أمس، بجانب قانون انتخابات المحليات